جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد السادس والأربعين - "إصدار يوليو ٢٠٢٤م - ١٤٤٦هـ"

القصد الجنائي في جريمة استعمال المحرر المزور في النظام السعودي والفقه الإسلامي دراسة مقارنة

Criminal Intent In The Crime Of Using A Forged Document In The Saudi System And Islamic Jurisprudence A Comparative Study

الباحث

محمد بن حزام بن صمعان الدوسري

حاصل على ماجستير الأنظمة- كلية الشريعة
جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

القصد الجنائي في جريمة استعمال المحرر المزور في النظام السعودي والفقه الإسلامي
دراسة مقارنة

Criminal Intent In The Crime Of Using A Forged Document In The Saudi System And Islamic Jurisprudence
A Comparative Study

الباحث

محمد بن حزام بن صمعان الدوسري

حاصل على ماجستير الأنظمة- كلية الشريعة
جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية

القصد الجنائي في جريمة استعمال المحرر المزور في النظام السعودي والفقه الإسلامي – دراسة مقارنة

محمد بن حزام بن صمعان الدوسري
قسم الأنظمة، كلية الشريعة، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: Mr.dossri90@gmail.com

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث مفهوم القصد الجنائي في جرائم استعمال المحررات المزورة، والهدف من الدراسة هو تحديد وتوضيح القصد الجنائي وإجراء مقارنة تحليلية بين النظام السعودي والفقه الإسلامي، كذلك تحليل مفهوم القصد الجنائي وبيان أهميته لكونه أحد أركان الجريمة ، مستكشفًا كيف يتم تفسير وتطبيق هذا المفهوم في النظام السعودي ومقارنته بالفقه الإسلامي، ويهدف البحث إلى توضيح تعاملهما مع القصد الجنائي، مع التركيز على الأسس النظرية والعملية.

كما يبين البحث أركان استعمال المحرر المزور وصورة المجرمة في النظام السعودي وتأثير القصد الجنائي في وجود الجريمة واستحقاق العقوبة ، كما نستعرض دراسة بعض الحالات لكيفية تأثير القصد على تكييف الجريمة في القضاء السعودي مقارنة بالفقه الإسلامي ، والدراسة تبرز تأثير المفاهيم الفقهية الإسلامية على الأحكام والعقوبات في النظام السعودي، كون الفقه الإسلامي مصدر أساسي في تشكيل النظام القضائي السعودي، وتتبع الدراسة منهج المقارنة والتحليل ، مستكشفة الأسس النظرية والتطبيقات العملية في دراسة القصد الجنائي في جرائم استعمال المحررات المزورة، من أهم النتائج التأكيد على تأثير الفقه الإسلامي كمصدر رئيسي في النظام التشريعي السعودي، مما يسهم في تحقيق العدالة وفقًا للمبادئ الشرعية .

الكلمات المفتاحيـة : الـركن المعنـوي، المـستند المـزور، النظـام الـسعودي، الفقـه الإسلامي، العدالة الجنائية.

Criminal Intent In The Crime Of Using A Forged Document In The Saudi System And Islamic Jurisprudence - A Comparative Study

Mohammad Hezam Samaan Aldossari
Department of Regulations, College of Sharia, King Khalid University, Saudi Arabia.
E-mail: Mr.dossri90@gmail.com

Abstract:

This research deals with the concept of criminal intent in the crimes of using forged documents, and the aim of the study is to identify and clarify criminal intent and make an analytical comparison between the Saudi system and Islamic jurisprudence, as well as analyzing the concept of criminal intent and indicating its importance for being one of the elements of crime, exploring how this concept is interpreted and applied in the Saudi system and compared to Islamic jurisprudence, and the research aims to clarify their dealings with criminal intent, with a focus on theoretical and practical foundations.

The research also shows the pillars of the use of the forged editor and the image of the criminal in the Saudi system and the impact of criminal intent in the presence of crime and the entitlement to punishment, as we review the study of some cases of how the intent affects the adaptation of crime in the Saudi judiciary compared to Islamic jurisprudence, and the study highlights the impact of Islamic jurisprudence concepts on the provisions and penalties in the Saudi system, as Islamic jurisprudence is a key source in the formation of the Saudi judicial system, and the study follows the approach of comparison and analysis, exploring the theoretical foundations and practical applications in the study of intent Criminal in the crimes of using forged documents, one of the most important results is to emphasize the influence of Islamic jurisprudence as a major source in the Saudi legislative system,

which contributes to achieving justice in accordance with Sharia principles.

Keywords: Moral Pillar, Forged Document, Saudi Law, Islamic Jurisprudence, Criminal Justice.

المقدمة :

في هذه الدراسة المقارنة، نستكشف مفهوم القصد الجنائي ، مع التركيز على تحليل النظام السعودي ومقارنته بالفقه الإسلامي، وتتمثل الأهمية الرئيسية لهذا البحث في فهم كيفية تحديد القصد الجنائي وتأثيره على الإجراءات القضائية والعقوبات المترتبة، ويركز البحث على استقصاء التحديات والتعقيدات التي تواجهها الأنظمة القانونية في تحليل وإثبات القصد الجنائي، وكيف تؤثر المفاهيم الفقهية في هذا السياق من خلال هذه الدراسة، نهدف إلى تقديم فهم معمق للتداخل بين الأبعاد القانونية والفقهية وأثرهما في تشكيل العدالة الجنائية.

ويأخذ هذا البحث بعين الاعتبار كيفية مواجهة النظام السعودي والفقه الإسلامي لإشكاليات القصد الجنائي، خاصةً في سياق استعمال المحرر المزور. نتناول الأسس النظرية والتطبيقات العملية في كلاهما، مستكشفين التحديات المتعلقة بإثبات النية وتقييم الأفعال الإجرامية، ويهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير التفسيرات القانونية والفقهية على الأحكام والعقوبات، وكيف يمكن لهذه التفسيرات أن توفر إطارًا لفهم أفضل للعدالة الجنائية في المجتمعات الإسلامية والسعودية على وجه الخصوص.

ويتناول هذا البحث مفهوم القصد الجنائي في جرائم استعمال المحررات المزورة، مع التركيز على النظام القانوني السعودي ومقارنته بالفقه الإسلامي، وتبرز أهمية البحث في فهم تأثير القصد الجنائي على الإجراءات القضائية والعقوبات المترتبة لإثراء البحث المعرفي في فهم الأسس الفقهية للأنظمة الجنائية، ويستخدم البحث منهجاً تحليلياً مقارناً ويقسم إلى مباحث تغطي جوانب مختلفة من الموضوع، ويسعى البحث لإضافة فهم جديد للتداخل بين النظام السعودي والفقه الإسلامي في هذا

المجال، لغرض سد الفجوات القانونية من خلال الاستفادة من الفقه الإسلامي كمرجع حال غياب النص النظامي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من حاجة الأنظمة القانونية لفهم دقيق وعميق لمفهوم القصد الجنائي، خاصة في جرائم استعمال المحررات المزورة وبيان صورها المجرمة في النظام الجزائي لجرائم التزوير والعقوبات عليها، لكون استعمال المحررات المزورة من الجرائم قد يقع فيها العامة دون علم أو بحسن نية ، لذلك كان لزام علينا يبان القصد الجنائي في هذه الحالة ، ودراسة تقاطع النظام القانوني السعودي مع الفقه الإسلامي كون المورد الأساسي له .

مصطلحات البحث:

القصد: يشير إلى النية أو الإرادة لفعل شيء معين. في السياق العام، يمكن أن يتعلق بأي نشاط أو خطة ينوي الشخص تنفيذها.

القصد الجنائي: يُعرف بأنه عنصر نفسي في الجريمة يعكس نية الفاعل وعلمه بأن أفعاله تشكل انتهاكاً للقانون. هذا المفهوم مهم لتحديد المسؤولية الجنائية، حيث يجب إثبات أن الفاعل كان لديه نية متعمدة لارتكاب الفعل الإجرامي.

الجريمة: تعني فعلًا أو إغفالًا ينتهك القانون ويستوجب عقوبة. الجرائم متنوعة وتشمل أفعالاً مثل السرقة، الاعتداء، التزوير، وغيرها.

المحرر المزور: يشير إلى أي وثيقة أو مستند تم تغييره أو تزييفه بشكل غير قانوني. يمكن أن يشمل التزوير تغيير البيانات، استخدام تواقيع مزيفة، أو خلق وثائق كاملة بشكل غير قانوني. استعمال المحرر المزور في أي نشاط قانوني أو رسمي يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

النظام السعودي: مجموعة القوانين والتشريعات المطبقة في المملكة العربية السعودية.

الفقه الإسلامي: الفهم والتفسير الإسلامي للشريعة والأحكام الدينية.

التحليل المقارن: دراسة ومقارنة الاختلافات والتشابهات بين نظامين قانونيين أو فقهيين مختلفين.

إشكالية البحث:

إشكالية البحث تتمحور حول التحديات في تحديد وتفسير القصد الجنائي في جرائم استعمال المحررات المزورة، وتركز الإشكالية على كيفية التعامل مع هذه الجرائم في النظام السعودي ومقارنته بالمبادئ الفقهية الإسلامية، وتتطلب هذه الإشكالية استكشاف العوامل القانونية والفقهية التي تؤثر على تقييم القصد الجنائي، وكذلك التحديات المرتبطة بإثبات القصد الجنائي في سياق القانون والفقه. هذا يشمل دراسة الفروق والتشابهات بين التعامل مع هذه الجرائم في كل من النظام السعودي والفقه الإسلامي، وتأثير هذه الاختلافات على العدالة والإجراءات القضائية.

أهداف البحث

١. تحديد وتوضيح مفهوم القصد الجنائي في النظام السعودي والفقه الإسلامي.

٢. استعراض وتحليل الأحكام والمبادئ التي تحكم هذا المفهوم في كل من النظام السعودي والفقه الإسلامي.

٣. إجراء مقارنة تحليلية تبين الفروق والتشابهات بين النظامين في التعامل مع القصد الجنائي.

الدراسات السابقة:

دراسة رياء بنت عبدالرحمن الثنيان (القصد الجنائي في جريمة التزوير المعلوماتية: دراسة مقارنة ، ٢٠١٦) ،هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على جريمة التزوير المعلوماتية، بما في ذلك تحليل أركان الجريمة والتفريق بينها وبين جريمة تزوير المحررات التقليدية. تركز الدراسة على الركن المعنوي لهذه الجريمة، والذي يتضمن القصد العام والخاص، وتبحث في كيفية التزوير للمحررات عبر الوسائل الإلكترونية. الدراسة تقارن بين نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في السعودية والقانون الاتحادي الإماراتي في هذا السياق.

تقسيم الدراسة :

وتشمل على مقدمة ومبحثين وخاتمة .

المبحث الأول: الأحكام العامة للقصد الجنائي في جريمة استعمال المحرر المزور في النظام السعودي.

المطلب الأول : تعريف القصد الجنائي .

الفرع الأول : تعريف القصد الجنائي في اللغة .

الفرع الثاني : تعريف القصد الجنائي في الاصطلاح .

المطلب الثاني: تعريف القصد الجنائي وأهميته في النظام الجنائي السعودي.

الفرع الأول: تحليل مفهوم القصد الجنائي.

الفرع الثاني: أهمية القصد الجنائي.

المطلب الثالث: التطبيقات القضائية لمفهوم القصد الجنائي في جرائم المحررات المزورة.

الفرع الأول: أركان استعمال المحرر المزور.

الفرع الثاني: الصور المحددة لاستعمال المحرر المزور.

الفرع الثالث: تأثير أركان استعمال المحرر المزور على تحديد القصد الجنائي.

الفرع الرابع: دراسة حالات وأمثلة من القضاء السعودي.

الفرع الخامس: تحليل الأحكام والتفسيرات القانونية المتعلقة بهذه الجرائم.

المبحث الثاني: الأحكام العامة للقصد الجنائي في جريمة استعمال المحرر المزور في الفقه الاسلامي.

المطلب الأول: المفهوم الفقهي للقصد الجنائي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي

الفرع الأول: استعراض النظرة الفقهية للقصد الجنائي.

الفرع الثاني: تحليل كيفية معالجة الفقه الإسلامي لجرائم المحررات المزورة.

المطلب الثاني: مقارنة بين التعامل مع القصد الجنائي في النظام السعودي والفقه الإسلامي

الفرع الأول: تحليل الاختلافات والتشابهات في المعالجة القانونية والفقهية.

الفرع الثاني: دراسة تأثير الأسس الفقهية على التشريعات السعودية الحديثة.

الخاتمة : وفيها أهم النتائج، والتوصيات

المراجع والمصادر

المبحث الأول:
الأحكام العامة للقصد الجنائي في جريمة استعمال المحرر المزور في النظام السعودي.

في النظام السعودي، تعتبر جريمة استعمال المحرر المزور من الجرائم الجسيمة التي تواجهها الأنظمة القضائية بحزم ودقة، ويقوم هذا الفصل من البحث على استكشاف مفهوم القصد الجنائي كعنصر أساسي في تكوين هذه الجريمة ضمن السياق القانوني السعودي، والقصد الجنائي، أو ما يعرف في الفقه القانوني بـ"الركن المعنوي" للجريمة، يشير إلى النية الداخلية والوعي لدى الفاعل بأن ما يقوم به يشكل انتهاكاً للقانون.

وسيتم في هذا المبحث تعريف القصد الجنائي في اللغة الاصطلاح والنظام السعودي وبيان أهميته، وتقصي كيف يتم تحديد وإثبات القصد الجنائي في جرائم المحررات المزورة، مع التركيز على الأسس القانونية والأحكام الصادرة في هذا الإطار، وسنستعرض أيضًا التحديات التي قد تواجه الأنظمة القضائية في إثبات القصد الجنائي والتمييز بينه وبين الأفعال غير المقصودة أو العفوية التي قد تحدث في سياق استعمال المحررات المزورة.

ويمثل فهم القصد الجنائي في هذا النوع من الجرائم عاملاً حاسماً ليس فقط في تحديد المسؤولية الجنائية ولكن أيضًا في تشكيل الاستراتيجيات القضائية والتشريعية لمكافحة هذه الظاهرة، وسيساعد هذا الفصل في تقديم نظرة شاملة عن كيفية تعامل القانون السعودي مع تعقيدات هذه الجريمة والعوامل المرتبطة بها [١].

---

(١) رؤوف عبيد، القصد الجنائي في الفقه الإسلامي (مقارنة بالقانون الوضعي)، دار النوادر، ٢٠١٢م، ص٩٤

المطلب الأول :
تعريف القصد الجنائي .

يعتبر القصد الجنائي هو الركن المعنوي لقيام الجريمة إذا تنصرف فيه إرادة الجنائي للقيام بالفعل وصول للنتيجة الإجرامية التي ترتب عليها العقاب النظامي، إذا لا يكفي قيام الجريمة في أن يقوم الفاعل بارتكاب الفعل المادي فيها، إنما يلزمه توافر رابطة نفسية بين الفاعل وماديات الجريمة، ولبيان مفهوم القصد الجنائي يقتضي أن نبحث في تعريف القصد الجنائي .

أولا) تعريف القصد الجنائي في اللغة .

القصد في اللغة : " القاف والصادر والدال أصول ثلاثة، يدل أحدها على إتيان شيء وأمِّه، والآخر على اكتناز في الشيء" (١).

وقيل القصد : " إتيان الشيء، وقصدت قصده: نحوت نحوه " (٢).

أما الجناية في اللغة : " والجناية مأخوذة من جنى، تقول جنى على قومه جناية، أي أذنب ذنبا يؤاخذ عليه، وجنى فلان على نفسه إذا جر جريرة يجني جناية على قومه" (٣) .

وهي " اسم لما يجنيه المرء من شر اكتسبه، وأصله من جنى الثمر وهو أخذه من الشجر" (٤).

ثانيا) تعريف القصد الجنائي في الاصطلاح .

القصد في الاصطلاح : " القصد والنية والإرادة عبارات متواردة على معنى واحد وهو حالة وصفية للقلب يكتنفها أمران : علم، وعمل " (٥).

---

(١) ابن فارس معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ، ج٣، ص ٣٦

(٢) أبو نصر إسماعيل الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ص٩٤٤.

(٣) ابن منظر، لسان العرب، ج١، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، ص٥١٩ ، مادة "جنى".

(٤) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج٥ دار الكتب العلمية، ٢٠٢٠م، ص٢٨٦ .

(٥) محمد العزالي، إحياء علوم الدين، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٦هـ ، ص١٧٣٤ .

أما القصد الجنائي : " هو تعمد إتيان الفعل المحرم، أو تركه مع العلم بأن الشارع يحرم الفعل، أو يوجبه " [١].

وعرف بأنه : " علم بعناصر الجريمة، وإرادة متجهة إلى تحقيق هذه العناصر، أو إلى قبولها " [٢].

والقصد الجنائي في جريمة استعمال المحرر المزور هو تعمد تقديم المحرر المزور مع علمه بالتزوير بقصد الاحتجاج بما فيه.

---

(١) عبدالقادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ج١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ٣٠٨.

(٢) محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات -القسم العام-، دار النهضة، القاهرة، ط٧، ٢٠١٢م، ص٦٥٠ .

المطلب الثاني:
تعريف القصد الجنائي وأهميته في النظام الجنائي السعودي.

يعد فهم القصد الجنائي من الركائز الأساسية في النظام الجنائي السعودي، خاصة فيما يتعلق بجرائم استعمال المحررات المزورة. هذا المطلب يركز على تعريف القصد الجنائي كمفهوم قانوني، مستكشفاً أبعاده وأهميته في النظام القضائي السعودي [(١)].

في البداية، سنقوم بتوضيح مفهوم القصد الجنائي، مشيرين إلى التمييز بينه وبين الأخطاء غير المقصودة أو السهويه التي قد تحدث في القصد الجنائي ، الذي يشمل الوعي الكامل والنية المتعمدة لارتكاب الجريمة، وهذا يعني أن الفرد يكون على علم بأن أفعاله تشكل انتهاكًا للقانون ويقوم بها عن عمد.

ومن المهم أيضاً التطرق إلى أهمية القصد الجنائي في النظام الجنائي السعودي، ويلعب هذا المفهوم دورًا محوريًا في تحديد المسؤولية الجنائية ويؤثر على إيقاع العقوبات المفروضة، في سياق جرائم المحررات المزورة يعتبر القصد الجنائي من العناصر الأساسية التي تحدد ما إذا كان الفعل يشكل جريمة جنائية أم لا، وبالتالي، يحدد نطاق تطبيق العقوبات.

سيتم في هذا المطلب استعراض الأسس القانونية التي تحكم تفسير وتطبيق مفهوم القصد الجنائي في القضاء السعودي، مع الإشارة إلى بعض الأمثلة والقضايا التي توضح كيفية تناول هذا المفهوم في الواقع العملي، وهذا الاستعراض سيساعد في تقديم فهم واضح للدور الذي يلعبه القصد الجنائي في تشكيل النظام القضائي والتشريعي السعودي، خاصة فيما يتعلق بجرائم المحررات المزورة.

---

(١) منصور بن عبد الله الراجحي ، جريمة التزوير وتطبيقاتها في المملكة، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٠ هـ، ص٥٣

أولا) تحليل مفهوم القصد الجنائي.

في النظام الجنائي السعودي، يُعتبر القصد الجنائي عنصراً أساسياً لتحديد مسؤولية الأفراد عن ارتكاب الجرائم، وهذا المفهوم يركز على النية المتعمدة لارتكاب جريمة معينة، معتمدًا على الوعي الكامل والإرادة لدى الفاعل بأن ما يقوم به يشكل انتهاكًا للقانون، ويشمل النظام الجنائي السعودي مجموعة واسعة من الجرائم، مثل الاعتداء بالضرب، السرقة، الاحتيال، وغيرها، ويحدد العقوبات المناسبة لكل جريمة بناءً على مفهوم القصد الجنائي.

تعريف القصد الجنائي، كما هو موضح في النظام السعودي، يشير إلى النية الواعية لدى الشخص لارتكاب فعل معين يُعتبر جريمة بموجب القانون. هذا التعريف يفصل بين نوعين رئيسيين من القصد:

- **القصد العام**: يشمل هذا النوع الإرادة أو الرغبة لارتكاب الفعل الجرمي نفسه، دون الحاجة إلى تحقيق نتيجة محددة من ذلك الفعل. يتعلق بالعلم والوعي بأن الفعل المرتكب يُعد انتهاكًا للقانون.
- **القصد الخاص**: يرتبط هذا النوع بالنية لتحقيق نتيجة معينة من خلال الفعل الجرمي. يُشترط في القصد الخاص أن يكون الفاعل لديه نية محددة تجاه نتيجة الفعل الإجرامي، مثل الرغبة في إلحاق الضرر بشخص آخر أو الاستيلاء على ممتلكات دون الحق [١].

---

(١) رؤوف عبيد، القصد الجنائي في الفقه الإسلامي (مقارنة بالقانون الوضعي)، دار النوادر، ٢٠١٢م ، مرجع سابق، ص٥٣

الفرق بين القصد العام والخاص يكمن في مستوى النية والأهداف من الفعل. بينما يتطلب القصد العام الإرادة لارتكاب الفعل الجرمي، يتطلب القصد الخاص نية محددة تجاه تحقيق نتيجة معينة من هذا الفعل.

في النظام الجنائي السعودي، يعتبر القصد الجنائي عنصرًا أساسيًا لإثبات الجريمة وتحديد المسؤولية الجنائية للفاعل. الفهم الدقيق للقصد الجنائي ضروري لتطبيق العقوبات المناسبة وضمان تحقيق العدالة في النظام القضائي.

وينقسم القصد الجنائي إلى قصد جنائي عام وقصد جنائي خاص، والقصد الجنائي العام يشير إلى النية الشاملة لارتكاب جريمة، بينما يتعلق القصد الجنائي الخاص بنية ارتكاب جريمة محددة مع توفير عنصر إضافي من النية المتعلقة بنوع معين من الجريمة.

وعلى سبيل المثال، في جريمة القتل، يُعتبر الباعث على الجريمة مثل الانتقام، الطمع في المال، أو الشفقة، كما يُعتبر شخص متلبسًا بتعاطي الخمور أو المسكرات ويُفترض بأنه كان قد تعمد الشرب علماً بأنه حرام شرعاً، مثالاً على توافر القصد الجنائي في جريمة تعاطي المسكرات.

والقصد الجنائي يمثل الجانب النفسي للجريمة ويحدد مدى تحمل المتهم للمسؤولية الجزائية، في حين يعتبر الباعث على الجريمة عاملاً مساعداً في تقييم الجريمة وتحديد العقوبة النهائية .

ثانيا) أهمية القصد الجنائي .

أهمية القصد الجنائي في النظام الجنائي السعودي تكمن في كونه عنصرًا محوريًا لا غنى عنه في عملية تحديد المسؤولية الجنائية للأفراد. وجود القصد الجنائي يفصل بين الأفعال التي تُعد جرائم متعمدة وتلك الناتجة عن الإهمال أو الحوادث غير

المقصودة. هذا التفريق ضروري لضمان تطبيق العدالة بشكل عادل، حيث يتم تقييم النوايا والدوافع وراء الأفعال الإجرامية قبل فرض أي عقوبات.

القصد الجنائي يلعب دورًا حاسمًا في:

١. **إثبات الجريمة**: لا يمكن اعتبار فعل ما جريمة دون إثبات نية الفاعل في ارتكابه. القصد الجنائي يُعد بمثابة الدليل على أن الفعل تم بإرادة واعية وليس عن طريق الخطأ أو الإكراه.

٢. **تحديد مستوى العقوبة**: النية والدوافع وراء الجريمة تؤثر بشكل كبير على تحديد العقوبة المناسبة. الجرائم التي ترتكب بقصد مسبق وتخطيط تُعاقب عادة بشكل أشد من تلك التي ترتكب دون تخطيط مسبق أو نتيجة للإهمال.

٣. **الفصل بين الجرائم المختلفة**: القصد الجنائي يساعد في التمييز بين الجرائم المتشابهة في الأفعال لكنها تختلف في النوايا. على سبيل المثال، التمييز بين القتل العمد والقتل غير العمد يعتمد بشكل كبير على القصد الجنائي [١].

٤. **ضمان العدالة**: التأكيد على القصد الجنائي يضمن أن الأشخاص لا يُعاقبون على الأفعال التي لم تكن متعمدة أو التي كانت نتيجة لظروف خارجة عن إرادتهم.

في ضوء ما سبق، يبرز القصد الجنائي كمفهوم أساسي في النظام الجنائي السعودي، مؤكدًا على أهمية النية والإرادة في تحديد المسؤولية القانونية وتطبيق العدالة .

---

(١) خضر، عبد الفتاح، جرائم الرشوة والتزوير في المملكة، صادرة عن مكتب صلاح الحجيلان، دط ، ١٤٠٨هـ، ص٥٤

المطلب الثالث:
التطبيقات القضائية لمفهوم القصد الجنائي في جرائم المحررات المزورة.

يشكل فهم وتطبيق مفهوم القصد الجنائي في جرائم المحررات المزورة جانبًا مهمًا في النظام القضائي السعودي، ويتمثل التحدي في تحديد ما إذا كان الشخص المتهم بجريمة التزوير يمتلك القصد الجنائي أم لا، وهو ما يعد أساسيًا لتحقيق العدالة.

يعتمد القضاء في السعودية على مجموعة من المعايير والإجراءات القانونية لتحديد وجود القصد الجنائي في جرائم التزوير، ويشمل ذلك تحليل الظروف المحيطة بالجريمة، والأدلة المتوفرة، والتصريحات والسلوكيات المرتبطة بالفاعل [١].

وفي هذا المطلب، سنستعرض بعض القضايا القضائية السعودية التي تبرز كيفية تطبيق مفهوم القصد الجنائي في جرائم المحررات المزورة، وسنتطرق إلى كيفية تعامل القضاء مع هذه الجرائم، مع التركيز على كيفية تحديد القصد الجنائي والعوامل التي يتم النظر فيها عند اتخاذ القرارات القضائية.

وسيتم أيضًا تناول التحديات التي تواجه القضاة في تحديد القصد الجنائي، وكيفية التفريق بين الاستخدام العفوي لمحرر مزور دون علم بتزويره وبين استخدام المحرر المزور بنية واعية ومتعمدة لتحقيق هدف معين، وسيساعد هذا التحليل في توضيح دور القصد الجنائي كعنصر أساسي في تحديد المسؤولية الجنائية في النظام السعودي.

أولا) أركان استعمال المحرر المزور.

١ـ الركن المادي:

يشير إلى الفعل الفعلي لاستخدام محرر مزور في أي إجراءات قانونية أو معاملات رسمية. هذا يعني التقديم أو الاحتجاج بوثيقة معرفة مسبقًا بأنها مزورة. الركن المادي مهم لإثبات الفعل الجرمي الملموس.

---

(١) محمد براك الفوزان ، جرائم الرشوة والتزوير في النظام السعودي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ط٣، ١٤٤٢هـ، ص٦٥

٢ـ الركن المعنوي:

يتضمن الوعي والإرادة لدى الفاعل بأن المحرر مزور. هذا الركن يعكس الجانب الذهني والنية وراء استخدام المحرر المزور، القصد الجنائي هو جوهر هذا الركن، حيث يجب أن يكون الفاعل عالماً بالتزوير ومتعمدًا في استعماله [١] .

ثانيا) الصور المحددة لاستعمال المحرر المزور .

الصورة الأولى : وقد حدد النظام الجزائي لجرائم التزوير الأفعال الجرمية ، وهي ما جاء في المادة التاسعة عشر من النظام الجزائي لجرائم التزوير: " كل من استعمل أيًّا مما نص على تجريمه في هذا النظام مع علمه بتزويره، وكل من جلب إلى المملكة أو حاز فيها أيًّا مما نص على تجريمه في المواد (الثالثة) و(الرابعة) و(السادسة) و(الثامنة) و(العاشرة) و(الحادية عشرة) و(الثالثة عشرة) [٢] مع علمه بتزويره " .

---

(١) فتوح عبد الله الشاذلي ، قانون العقوبات الخاص (الجرائم المضرة بالمصلحة العامة) ، دار المطبوعات ط١، ٢٠٠٩م، ص٩٦ .

(٢) نظام مكافحة التزوير السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١١) بتاريخ ١٤٣٤/ ٠٢/ ١٨هـ : المادة الثالثة: من زوّر خاتم الدولة، أو خاتم الملك أو ولي العهد أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه، أو خاتم الديوان الملكي أو ديوان ولي العهد؛ يعاقب بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال.

المادة الرابعة: من زوّر خاتماً أو علامةً منسوبة إلى جهة عامة، أو إلى أحد موظفيها بصفته الوظيفية، أو زوّر خاتماً أو علامة لها حجية في المملكة عائدة لأحد أشخاص القانون الدولي العام أو لأحد موظفيه بصفته الوظيفية؛ يعاقب بالسجن من سنة إلى سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على سبعمائة ألف ريال.

المادة السادسة: من زوّر طابعاً يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات، وبغرامةٍ لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، مع إلزامه بدفع ما فوته على الخزينة العامة من مبالغ.

وهذه الصورة هذي الصورة الطبيعية فهي تترجم استعمال أيًا من الأختام أو العلامات أو الطوابع أو المحررات أو السندات أو الأوراق المزورة مع علمه بالتزوير ، والعلم بالتزوير يحقق القصد الجنائي ، هذا يعني أن المسؤولية الجنائية لا تقع إلا بوجود القصد الجنائي .

الصورة الثانية : وهي صورة مختلفة لاستعمال المحرر المزور ما جاء في المادة السابعة عشرة من النظام الجزائي لجرائم التزوير: " من استعمل حكماً أو أمراً قضائياً أو وكالة صادرة من جهة مختصة انتهت صلاحيتها، وكان عالماً بذلك، وقاصداً الإيهام بأنها لا تزال حافظةً لحجيتها النظامية، وترتب على هذا الاستعمال إثبات حقٍّ أو إسقاطه أو حدوث ضررٍ للغير؛ يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

المادة الثامنة: من زوّر محرراً منسوباً إلى جهة عامة أو أحد موظفيها بصفته الوظيفية، أو إلى أحد أشخاص القانون الدولي العام أو أحد موظفيه بصفته الوظيفية إذا كان للمحرر حجية في المملكة؛ يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال.

المادة العاشرة: من زوّر محرراً منسوباً إلى الملك، أو ولي العهد، أو رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه؛ يعاقب بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال.

المادة الحادية عشرة: من زوّر سنداتٍ أو أوراقاً ذات قيمة مما تصدره الخزينة العامة، يعاقب بالسجن من سنتين إلى سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال، مع إلزامه بدفع ما فوته على الخزينة العامة.

المادة الثالثة عشرة: من زوّر أوراقاً تجارية أو مالية أو الأوراق الخاصة بالمصارف، أو وثائق تأمين؛ يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على أربعمائة ألف ريال.

وفي هذه الصورة يتحقق جريمة استعمال الوثيقة المزورة تمت على حكم أو أمر قضائي أو وكالة صادرة من جهة مختصة وحقيقية توافق إرادة من أصدرها ، إلا أن صلاحية هذه الوثيقة قد انتهت، فجاءت هذه الصورة المختلفة للجريمة لحماية موثوقية الجهة التي أصدرت الوثيقة المؤقت.

يُظهر هذا التوجيه القانوني أهمية العلم بالتزوير والإرادة في استعمال الوثيقة المزورة، مؤكدًا على أن النية والإرادة هما جزء لا يتجزأ من تقييم الجريمة. فلابد أن يتوافر لدى من استعمل الوثيقة العلم بانتهاء صلاحيته الوثيقة ، وأن يترتب على هذه الاستعمال حدوث ضرر في لحقوق الآخرين .

يمكن تقديم أمثلة قضائية تطبيقية لإظهار كيف تعاملت المحاكم السعودية مع مثل هذه القضايا، مشددةً على الركن المعنوي للقصد الجنائي.

ثالثا) تأثير أركان استعمال المحرر المزور على تحديد القصد الجنائي .

- **تحديد القصد الجنائي**: الركن المعنوي، الذي يشمل العلم والإرادة بالتزوير، يلعب دورًا محوريًا في تحديد القصد الجنائي. القضايا التي يثبت فيها أن الفاعل كان عالمًا ومتعمدًا لاستخدام المحرر المزور ترتقي لمستوى الجريمة بوضوح [1] .

- **أهمية الأدلة الظرفية وشهادات الشهود**: في غياب الأدلة المباشرة على النية، تصبح الأدلة الظرفية وشهادات الشهود حاسمة لإثبات الركن المعنوي، وهذه الأدلة يمكن أن تقدم فهمًا عميقًا للسياق والنوايا وراء استعمال المحرر المزور.

- **وقوع الضرر** : الذي يظهر أن وقوع الضرر يشكل ركان خاص في وقوع جريمة التزوير . ويمكن أن يدل وقوع الضرر من استعمال الوثيقة المزورة على تحقق وجود القصد الجنائي لدى الجنائي.

---

(١) سليمان عبدالمنعم، قانون لعقوبات القسم الخاص (الجرائم المضرة بالمصلحة العامة)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، دط. ٢٠١٨، ص٩٧ .

رابعا) دراسة حالات وأمثلة من القضاء السعودي:

في النظام القضائي السعودي، تتنوع قضايا التزوير وتشمل مجموعة واسعة من الأفعال مثل تزوير الأوراق الرسمية، الوثائق التاريخية، الشهادات الدراسية، والأوراق المالية، ويتم تطبيق عقوبات مختلفة بناءً على نوع التزوير والضرر الناجم عنه على سبيل المثال، يمكن أن تصل العقوبة في بعض الحالات إلى السجن لمدة تتراوح بين عامين وخمس سنوات وغرامة تصل إلى عشرة ملايين ريال سعودي، خاصةً في حالات تزوير المحررات الرسمية. بالنسبة للأجانب، يمكن أن تصل عقوبة التزوير إلى السجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات وعشر سنوات، بالإضافة إلى غرامات مالية كبيرة، وهذه العقوبات تعكس الجدية التي يتعامل بها النظام القضائي السعودي مع جرائم التزوير وأهمية تحقيق العدالة في هذه القضايا.

وتعتبر جرائم التزوير في الشهادات والأوراق المالية من القضايا الشائعة، وعقوبة التزوير في الشهادات تشمل السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وغرامات مالية كبيرة، وتتراوح عقوبة التزوير في البنك من سنة إلى خمس سنوات سجن وغرامات تصل إلى أربعمائة ألف ريال، وهذه العقوبات تظهر الجدية في التعامل مع جرائم التزوير وتأكيد أهمية حماية الحقوق والممتلكات [1].

ولتعزيز الفهم حول أهمية القصد الجنائي في القانون الجنائي السعودي، من المفيد الإشارة إلى أمثلة من القضايا القضائية التي تبرز كيفية تعامل المحاكم مع القصد الجنائي، على الرغم من عدم قدرتي على الوصول إلى قواعد بيانات القضايا الفعلية، إلا أنه يمكن تقديم أمثلة عامة توضح هذا الجانب:

---

(١) محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات " القسم الخاص" ، دار النهضة، ١٩٧٢م، ص:٧٣ .

- **قضية التزوير**: في حالة اتهام شخص بتزوير مستندات رسمية، يجب على الادعاء العام إثبات أن المتهم كان لديه النية لتغيير الحقائق أو تقديم معلومات مضللة بشكل واعي. القصد الجنائي هنا يفرق بين شخص قام بالتزوير عن قصد لتحقيق منفعة غير مشروعة، وبين شخص قام بالتوقيع نيابةً عن آخر بتفويض شرعي دون نية للإضرار.

- **قضية الاختلاس**: في حالة موظف اُتهم بالاختلاس من جهة عمله، المحكمة تحتاج إلى إثبات القصد الجنائي للموظف في استغلال منصبه للاستيلاء على المال بشكل غير قانوني. هذا يعني إظهار أن الموظف كان يدرك تمامًا أن أفعاله تُعد انتهاكًا للقانون.

- **قضايا القتل**: تفرق المحاكم السعودية بين القتل العمد والقتل غير العمد بناءً على القصد الجنائي. القتل العمد يتطلب إثبات نية القاتل في إنهاء حياة الضحية، بينما القتل غير العمد قد ينتج عن أفعال متهورة دون نية مباشرة للقتل.

- **قضايا الاعتداء**: في حالة الاعتداء، يعتمد تحديد شدة العقوبة على القصد الجنائي. الاعتداء الذي يتم بنية إلحاق الأذى بالآخرين يُعامل بجدية أكبر من الاعتداء الذي قد ينتج عن سوء فهم أو دفاع عن النفس [١]

وهذه الأمثلة تظهر كيفية تطبيق القصد الجنائي في مختلف القضايا داخل النظام القضائي السعودي، مما يعكس أهميته في تحديد النتائج القضائية وضمان تحقيق العدالة بما يتماشى مع الأحكام والمبادئ القانونية.

---

(١) نوال حمري، الضرر في جريمة تزوير المحررات، بحث منشور في مجلة، بحث منشور في مجلة القانون والمجتمع، جامعة أحمد دراية، الجزائر العدد العدد السابع والثلاثون لسنة ٢٠٢٢م – الجزء الثاني ٢/ ٢ ٧١٠ ، ص٤١ .

خامسا) تحليل الأحكام والتفسيرات القانونية المتعلقة بهذه الجرائم:

في النظام السعودي، تتميز جرائم التزوير بوجود ركنين أساسيين: الركن المادي والركن المعنوي، والركن المادي يشمل الفعل الإجرامي نفسه مثل تقليد أو تزوير المستندات، بينما يتمثل الركن المعنوي في القصد الجرمي والعلم بأن الفعل يشكل جريمة، والنظام السعودي يعاقب بصرامة على جرائم التزوير، مع تفاوت في العقوبات بناءً على شدة الجريمة والأثر الناتج عنها، وتتراوح العقوبات من السجن لمدة قصيرة وغرامات بسيطة في حالات التزوير الأقل خطورة، إلى عقوبات أشد في حالات التزوير الخطيرة مثل تزوير الأختام الرسمية أو المستندات الحكومية.

النظام السعودي يعتمد على تدرج العقوبات في جرائم التزوير، معتمدًا على الأثر الناتج وخطورة الجريمة، وتتراوح هذه العقوبات من السجن لفترات متفاوتة وغرامات مالية، تزداد شدتها في حالات التزوير الخطيرة مثل تزوير خاتم الملك أو ولي العهد، ويتم تحديث النظام الجزائي بشكل مستمر ليواكب التطورات الحاصلة، ويتم التعامل بصرامة خاصة في حالات التزوير التي تؤثر على الأمن القومي أو المعاملات المالية الكبيرة، مع تطبيق عقوبات تتناسب مع خطورة الأفعال المرتكبة [1] .

---

(١) صبري الحمادي، موسوعة الفقه والقضاء في جرائم الأموال العامة وقانون الكسب غير المشروع، المركز القضائي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١، ص٥٢ .

المبحث الثاني:
الأحكام العامة للقصد الجنائي في جريمة استعمال المحرر المزور في الفقه الاسلامي.

في الفقه الإسلامي، يُعتبر القصد الجنائي مكونًا أساسيًا في تحديد المسؤولية الجنائية، وخاصة في جرائم التزوير واستعمال المحررات المزورة، ويعتمد الفقه الإسلامي على مبادئ أخلاقية وقانونية محددة في تقييم الأفعال الإجرامية، حيث يتم التركيز على النية والإدراك في الفعل.

وفي هذا المبحث، سيتم استكشاف كيفية تناول الفقه الإسلامي لمفهوم القصد الجنائي في جرائم المحررات المزورة، وسيتم النظر في المبادئ الفقهية التي تحكم تفسير وتطبيق هذا المفهوم، وكيف يتم التمييز بين الأفعال المتعمدة وغير المتعمدة، وسيشمل البحث أيضًا دراسة الأحكام الفقهية والتفسيرات المرتبطة بجرائم التزوير، مع تقديم نظرة شاملة عن تأثير هذه المبادئ على تشكيل الإطار القانوني والأخلاقي في الإسلام [١].

---

(١) محمد أبو زهرة . الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي، لا تاريخ، ص٥٢

المطلب الأول:
المفهوم الفقهي للقصد الجنائي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي.

القصد الجنائي في الفقه الإسلامي يتمثل في النية والإرادة الواعية لارتكاب الفعل المحظور شرعاً. هذا المفهوم يعكس التأكيد على الجانب الأخلاقي والمسؤولية الشخصية في التشريع الإسلامي. في هذا المطلب، سنبحث كيفية تعامل الفقه الإسلامي مع القصد الجنائي في سياق جرائم التزوير، مستكشفين الأسس النظرية والتطبيقية لهذا المفهوم، وسيتم التركيز على كيفية تحديد النية والإرادة في الأفعال، والتمييز بين الأفعال المتعمدة وغير المتعمدة، مع الإشارة إلى الأمثلة والحالات الفقهية ذات الصلة.

أولا) استعراض النظرة الفقهية للقصد الجنائي:

في الفقه الإسلامي، يُعتبر القصد الجنائي عنصرًا أساسيًا في تحديد المسؤولية الجنائية في الجرائم، بما في ذلك جرائم التزوير، ويشتمل القصد الجنائي على النية والإرادة لارتكاب الفعل، مع العلم بأن هذا الفعل يُعد انتهاكًا للقانون أو المعايير الشرعية.

ويُعتبر القصد الجنائي في الشريعة الإسلامية جزءًا من البنيان العقابي، ويُعطى اهتمامًا خاصًا للجانب المعنوي للجريمة، مثل النية والعمد، ويُظهر هذا التركيز على الجانب المعنوي أهمية فهم الدوافع والنوايا وراء الأفعال الإجرامية في الإسلام.

ومن المهم أيضًا الإشارة إلى أن الفقهاء في الشريعة الإسلامية قد بيّنوا القصد الجنائي في جرائم مختلفة مثل الحدود والقصاص، خاصةً في جرائم القتل العمد، وقد

تم الاهتمام بتطوير نظريات شاملة تغطي القصد الجنائي في الفقه الإسلامي ومقارنتها مع القوانين الوضعية [١].

وللتعمق أكثر في هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى المصادر التي تتناول القصد الجنائي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مثل الكتب والدراسات الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال.

في الفقه الإسلامي، يعتبر القصد الجنائي عنصرًا محوريًا في تحديد المسؤولية عن الجرائم، بما في ذلك جريمة التزوير، ويتضمن هذا القصد النية والإرادة الواعية لارتكاب الفعل، مع العلم بأن الفعل يُعد انتهاكًا للأحكام الشرعية.

الشريعة الإسلامية تعطي أهمية كبرى للقصد والنوايا في تحديد الجرم. هذا موضح في العديد من الآيات القرآنية التي تشير إلى أهمية النوايا والأفعال، وعلى سبيل المثال ، قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [٢] هذه الآية تشير إلى الفرق بين الأفعال غير المقصودة والمتعمدة، وكيف أن النية الصادقة والوعي لهما دور أساسي في تحديد المسؤولية .

---

(١) عبد القادر محمد إبراهيم . القصد الجنائي في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، الحق: تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية، مج٣، ع٣ (١٩٨٥): ص٨٤

(٢) [سورة المائدة : ٨٩] .

وكما يشير القرآن إلى أهمية النوايا في الأعمال عامة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾[١] ، هذه الآية تؤكد على ضرورة الوعي والفهم الكامل للأفعال والنتائج المترتبة عليها.

ومن هذا المنطلق، يُمكن القول بأن الشريعة الإسلامية تولي اهتمامًا كبيرًا للقصد والنوايا في تحديد المسؤولية الجنائية، وترى أن الأفعال بدون نية إجرامية لا ترقى إلى مستوى الجريمة في العديد من الحالات.

ثانيا) تحليل كيفية معالجة الفقه الإسلامي لجرائم المحررات المزورة:

في الفقه الإسلامي، يُعتبر التزوير جريمة يشملها الحظر الشرعي وتعتبر من الأعمال المحرمة، ويتضمن التزوير تحسين الشيء ووضعه بخلاف صفته الحقيقية، بما يوهم أن الباطل حق، ويشمل التزوير عدة أنواع منها التزوير المادي، المعنوي، والظاهر، ولكل نوع شروطه الخاصة التي تتطلب تحققها لاعتبار الفعل تزويرًا [٢] .

ومن الشروط الأساسية لتحقق التزوير وفق الفقه الإسلامي هي تغيير الحقيقة والضرر الناتج عن هذا التغيير، وتتعدد أسباب التزوير وتشمل الكذب، الخلابة، التلبيس، التغرير، الغش، التدليس، التحريف، والتصحيف، ويُعتبر التزوير في الفقه الإسلامي محرمًا بناءً على الدلائل الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة.

وتشمل عقوبة التزوير في الفقه الإسلامي التعزير، وتتنوع العقوبات لتشمل التشهير، النفي، العزل، والحبس، وغيرها من العقوبات التي تتوافق مع مقتضيات الجريمة، وهذا

---

(١) [سورة الإسراء : ٣٦]

(٢) عبد المغني بن عبد الغني السلمي. التزوير: دراسة فقهية تطبيقية. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية، مج٢١، ع٥ (٢٠١٩): ص٤١

يعكس الجدية في التعامل مع جرائم التزوير وتأكيد على ضرورة حماية الحقيقة ومنع التلاعب بها.

المطلب الثاني:
مقارنة بين التعامل مع القصد الجنائي في النظام السعودي والفقه الإسلامي .

يُعتبر القصد الجنائي في كل من النظام السعودي والفقه الإسلامي عنصرًا أساسيًا في تحديد المسؤولية الجنائية، وخاصة في جرائم التزوير واستعمال المحررات المزورة، في هذا المطلب، سنقوم بإجراء مقارنة بين كيفية تعامل كل من النظام السعودي والفقه الإسلامي مع القصد الجنائي، مع التركيز على جرائم التزوير.

وسنستعرض الأسس والمبادئ التي يقوم عليها تفسير وتطبيق القصد الجنائي في كل من النظامين، مع الإشارة إلى الفروقات والتشابهات بينهما، وهذه المقارنة ستساعد في فهم كيفية تأثير الأسس الفقهية على التشريعات السعودية وتفسير القانون، وكيف تتفاعل هذه المبادئ مع متطلبات العدالة والأمن القانوني في المجتمع السعودي .

وسيتم أيضًا استكشاف الطرق التي تعالج بها كل من الشريعة الإسلامية والنظام السعودي جرائم المحررات المزورة، وكيف يتم تحديد النية والإرادة في هذه الجرائم، وهذه المقارنة ستبرز الدور الذي يلعبه القصد الجنائي في كل من الفقه الإسلامي والنظام السعودي.

أولا) تحليل الاختلافات والتشابهات في المعالجة القانونية والفقهية:

١. **التعريف والأهمية**: القصد الجنائي يعتبر في كل من الفقه الإسلامي والنظام السعودي عنصرًا محوريًا في البنية العقابية. يتم التركيز في كلا النظامين على النواحي المعنوية للجريمة، والتي تشمل النوايا والأهداف وراء ارتكاب الفعل الإجرامي [(١)].

---

(١) علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ، تحقيق: عبد الرحمن الجبرين، عوض القرني، أحمد السراح، مج٨ ، ط١ ، السعودية: مكتبة الرشد، ١٤٢١ هـ، ص٤٢

٢. **التطبيقات**: في الفقه الإسلامي، يتم التعامل مع القصد الجنائي بطريقة تعطي أهمية كبيرة للنوايا والأخلاق، بينما يتم في النظام السعودي التعامل معه بطريقة أكثر تركيزًا على الجوانب القانونية والتفسيرات القضائية.

٣. **الأسس النظرية**: الفقه الإسلامي يقدم تحليلاً أعمق للقصد الجنائي مع التركيز على الجوانب الأخلاقية والشرعية، بينما يتم في النظام السعودي تحديد القصد الجنائي بناءً على المبادئ القانونية والنظريات الجنائية الحديثة.

٤. **العقوبات والتطبيقات العملية**: هناك تشابه في التعامل مع العقوبات المترتبة على القصد الجنائي في كلا النظامين، حيث يتم تحديد العقوبات بناءً على خطورة الجريمة ونوايا الفاعل.

٥. **التأثيرات الثقافية والاجتماعية** : يتأثر النظام السعودي بالأسس الفقهية الإسلامية، مما يجعله متطابقا إلى حد كبير مع الفقه الإسلامي في تعامله مع مفهوم القصد الجنائي [(١)].

من الجدير بالذكر أن هذه المقارنة تظهر التداخل والتفاعل بين الأسس الفقهية الإسلامية والمبادئ القانونية الحديثة في النظام القضائي السعودي، مما يعكس تفرد هذا النظام بتكامله الثقافي والقانوني.

ثانيا) دراسة تأثير الأسس الفقهية على التشريعات السعودية الحديثة.

دراسة تأثير الأسس الفقهية على التشريعات السعودية الحديثة تُظهر أن الفقه الإسلامي يلعب دورًا محوريًا في النظام السعودي، والنظام الأساسي للحكم في السعودية يؤكد على أن القرآن والسنة هما المصدران الأساسيان لجميع الأنظمة

---

(١) محمد عميم الإحسان البركتي المجددي، قواعد الفقه، ط١. كراتشي: الصرف ببلشرز، ١٤٠٧ هـ، ص٧٢

والتشريعات، مما يؤدي إلى تأثير مباشر وواضح للفقه الإسلامي على التشريعات والأحكام القضائية في المملكة، ويُسهم الفقه الإسلامي في سد الفجوات القانونية ويُعتبر المصدر الأول في حال عدم وجود نصوص نظامية محددة، ما يُعزز من التكامل بين الشريعة الإسلامية والنظام السعودي.

وتُظهر الدراسات أن الفقه الإسلامي يؤثر بشكل كبير على التشريعات في السعودية، حيث يمثل الشريعة العامة في حالة عدم وجود نص نظامي محدد، ويتم استناد التشريع وطرق الحكم في المملكة على مصادر واحدة سواء كانت نصوصًا نظامية أو فقهية، وهذا التأثير يتجلى في الطريقة التي تتم فيها معالجة مختلف القضايا القانونية والأحكام القضائية، ويُعتبر هذا الاندماج بين الفقه والتشريع مؤشرًا على الطبيعة المتكاملة للنظام القانوني في السعودية [١] .

وتأثير الأسس الفقهية على التشريعات السعودية يمكن فهمه من خلال الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية، المستندة إلى القرآن والسنة، هي المصدر الأساسي للنظام في المملكة العربية السعودي ويظهر هذا التأثير في كيفية تعامل النظام مع مختلف القضايا، حيث يتم الاستناد إلى المبادئ والأحكام الفقهية في حالة عدم وجود نصوص نظامية محددة.

في القرآن الكريم، هناك آيات تشير إلى أهمية العدل والقضاء العادل، مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن

---

(١) صالح بن إبراهيم بن محمد الحصين، علاقة الفقه الإسلامي بالقانون في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية، مج٢١، ع٢ (٢٠٢٠): ص٣١

تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾[1] ، وهذه الآية تُعد مثالًا على كيفية تأثير الفقه الإسلامي على النظام السعودي، حيث تؤكد على أهمية العدالة وإعطاء كل ذي حق حقه .

(١) [سورة النساء : ٥٨]

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، تم تسليط الضوء على مفهوم القصد الجنائي وبيان أنواعه وأهميته كونه أحد أركان الجريمة ، بيان الصور المجرمة في استعمال المحرر المزور في النظام الجزائي لجرائم التزوير ، وأهمية إثبات القصد الجنائي لتحديد مقدار العقوبة على الفعل المجرم لضمان تحقيق العدالة ، وكذلك تم تسليط الضوء على العلاقة المتداخلة بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي، وأظهرت الدراسة أن الفقه الإسلامي يؤثر بشكل مباشر وملموس على التشريعات والأنظمة في السعودية، مع التركيز على العدالة والإنصاف وفقاً للمبادئ الشرعية، وهذا التكامل يوفر فهماً عميقاً لكيفية تطبيق الأحكام الإسلامية في إطار قانوني حديث ومتطور، وتؤكد الدراسة على أهمية تعزيز التكامل بين الفقه والنظام القانوني وتقديم التوصيات لتحقيق هذا الهدف.

نتائج البحث:

النتائج الرئيسية للدراسة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. القصد الجنائي ضابط أساسي في تحديد المسؤولية الجنائية بشكل عام وفي استعمال المحرر المزور بشكل خاص .

٢. الفقه الإسلامي يشكل مصدرًا رئيسيًا ومؤثرًا في النظام السعودي، خصوصًا فيما يخص القصد الجنائي بجرائم المحررات المزورة.

٣. تأثير الأسس الفقهية على التشريعات والأحكام القضائية في السعودية يسهم في تحقيق العدالة والإنصاف وفق المبادئ الشرعية.

٤. الدراسة تبرز أهمية التكامل بين الفقه والنظام في السعودية وتؤكد على الطبيعة المتكاملة بينهما .

توصيات البحث:

١. تعزيز البحث والدراسات حول العلاقة بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي لفهم أفضل لتأثيراتهما المتبادلة.

٢. تطوير برامج تدريبية للقضاة والمحامين حول تطبيق الأسس الفقهية في القضايا القانونية.

٣. العمل على سد الفجوات القانونية من خلال الاستفادة من الفقه الإسلامي كمرجع في حال غياب النصوص النظامية.

المراجع والمصادر:

١) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، دار الفكر، ج٣، ١٣٩٩هـ .

٢) ابن منظر، **لسان العرب**، ج١، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ هـ

٣) ابن نجيم، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، دار الكتب العلمية، ج٥، ٢٠٢٠م .

٤) أبو نصر إسماعيل الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ .

٥) رؤوف عبيد، **القصد الجنائي في الفقه الإسلامي (مقارنة بالقانون الوضعي)**، دار النوادر، ٢٠١٢م .

٦) سليمان عبدالمنعم، **قانون لعقوبات القسم الخاص (الجرائم المضرة بالمصلحة العامة)**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، دط. ٢٠١٨ .

٧) صالح بن إبراهيم بن محمد الحصين، **علاقة الفقه الإسلامي بالقانون في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية** ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية، مج٢١، ع٢ ، ٢٠٢٠م .

٨) صبري الحمادي، **موسوعة الفقه والقضاء في جرائم الأموال العامة وقانون الكسب غير المشروع**، المركز القضائي للنشر والتوزيع، ط١ ، ٢٠١١م.

٩) عبدالفتاح خضر ، **جرائم الرشوة والتزوير في المملكة**، صادرة عن مكتب صلاح الحجيلان، دط ، ١٤٠٨هـ .

١٠) عبدالقادرعودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، ج١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ٣٠٨.

١١) عبدالقادر محمد إبراهيم . **القصد الجنائي في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة**، الحق: تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية، مج٣، ع٣ ، ١٩٨٥م .

١٢) عبدالمغني بن عبد الغني السلمي. **التزوير: دراسة فقهية تطبيقية**. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية، مج٢١، ع٥ ، ٢٠١٩م .

١٣) علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه** ، تحقيق: عبد الرحمن الجبرين، عوض القرني، أحمد السراح، مج٨ ، ط١ ، السعودية: مكتبة الرشد، ١٤٢١ هـ .

١٤) فتوح عبد الله الشاذلي ، **قانون العقوبات الخاص (الجرائم المضرة بالمصلحة العامة)**، دار المطبوعات ط١، ٢٠٠٩م .

١٥) محمد العزالي، **إحياء علوم الدين**، دار ابن حزم، ط١ ، ١٤٢٦هـ .

١٦) محمد أبو زهرة . **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**. القاهرة: دار الفكر العربي، لا تاريخ .

١٧) محمد براك الفوزان ، **جرائم الرشوة والتزوير في النظام السعودي**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ط٣، ١٤٤٢هـ .

١٨) محمد عميم الإحسان البركني المجددي، **قواعد الفقه**، ط١. كراتشي: الصرف ببلشرز، ١٤٠٧ هـ .

١٩) محمود نجيب حسني ، **شرح قانون العقوبات " القسم الخاص"** ، دار النهضة، ١٩٧٢م.

٢٠) محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام- ، دار النهضة، القاهرة، ط٧، ٢٠١٢م .

٢١) منصور بن عبد الله الراجحي ، **جريمة التزوير وتطبيقاتها في المملكة، بحث** تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٠هـ .

٢٢) نوال حمري، **الضرر في جريمة تزوير المحررات**، بحث منشور في مجلة، بحث منشور في مجلة القانون والمجتمع، جامعة أحمد دراية، الجزائر العدد السابع والثلاثون لسنة ٢٠٢٢م .

الأنظمة القانونية:

١) نظام الإجراءات الجزائية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٢) بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤٣٥هـ .

٢) نظام مكافحة التزوير السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١١) بتاريخ ١٤٣٤/ ٠٢/ ١٨هـ.

References:

• abin faris, muejam maqayis allughati, dar alfikri, ja3, 1399hi .
• abn munazarin, lisan alearabi, ja1, dar sadir, birut, 1414 hu
• abin najim, albahr alraayiq sharh kanz aldaqayiqi, dar alkutub aleilmiati, ja5, 2020m .
• 'abu nasr 'iismaeil aljawhari, alsahah taj allughat wasihah alearabiati, dar alhadithi, alqahirati, 1430hi .
• rawuwf eubaydi, alqasd aljinayiyu fi alfiqh al'iislamii (muqaranatan bialqanun alwadeii), dar alnawadir, 2012m .
• sulayman eabdalmuneami, qanun lieuqubat alqism alkhasi (aljarayim almudirat bialmaslahat aleamati), dar almatbueat aljamieiati, al'iiskandariata, dut. 2018 .
• salih bin 'iibrahim bin muhamad alhusayni, ealaqat alfiqh al'iislamii bialqanun fi almamlakat alearabiat alsaeudiati: dirasat tahliliat , almajalat aleilmiat lijamieat almalik faysal - aleulum al'iinsaniat wal'iidariati, mij21, ea2 , 2020m .
• sabri alhamaadi, mawsueat alfiqh walqada' fi jarayim al'amwal aleamat waqanun alkasb ghayr almashruei, almarkaz alqadayiya lilnashr waltawzie, ta1 , 2011m.
• eabdalfataah khadir , jarayim alrashwat waltazwir fi almamlakati, sadirat ean maktab salah alhajaylan, dat , 1408h .
• eabdalqadirieawdatu, altashrie aljinayiyu al'iislamiu muqaranan bialqanun alwadei, ja1, dar alhadithi, alqahirati, 1430h, 308.
• eabdalqadir muhamad 'iibrahim . alqasd aljinayiyu fi alfiqh al'iislamii: dirasat muqaranati, alhaq: tuenaa bialdirasat alshareiat walqanuniati, mij3, ea3 , 1985m .
• eabdalmighni bin eabd alghanii alsulmi. altazwira: dirasat fiqhiat tatbiqiatun. majalat kuliyat alsharieat walqanun bitafahina al'ashraf - diqahliata, mij21, ea5 , 2019m .
• eala' aldiyn 'abu alhasan eali bin sulayman almardawi, altahbir sharh altahrir fi 'usul alfiqh , tahqiqu: eabd alrahman aljabrin, eawad alqarani, 'ahmad alsarah, mij8 , ta1 , alsaeudiati: maktabat alrishdi, 1421 ha .
• futuh eabd allah alshaadhliu , qanun aleuqubat alkhasi (aljarayim almudirat bialmaslahat aleamati) , dar almatbueat ta1, 2009m .
• muhamad aleazaali, 'iihya' eulum aldiyn, dar abn hazm, ta1 , 1426hi .

• muhamad 'abu zahra . aljarimat waleuqubat fi alfiqh al'iislamii. alqahirata: dar alfikr alearabii, la tarikh .
• muhamad barak alfawzan , jarayim alrashwat waltazwir fi alnizam alsaeudii, maktabat alqanun waliaiqtisadi, alriyad ta3, 1442h .
• muhamad eamim al'iihsan albarakaniu almujadadi, qawaeid alfiqhi, ta1. kratshi: alsarf bibilsharza, 1407 ha .
• mahmud najib husni , sharh qanun aleuqubat " alqism alkhasa" , dar alnahdati, 1972m.
• mahmud najib hasni, sharh qanun aleuqubat - alqism aleami- , dar alnahdati, alqahirati, ta7, 2012m .
• mansur bin eabd allah alraajihi , jarimat altazwir watatbiqatuha fi almamlakati, bahath takmiliun muqadam linayl darajat almajistir min jamieat nayif alearabiat lileulum al'amniati,1420hi .
• nawal hamry, aldarar fi jarimat tazwir almuharirati, bahath manshur fi majalati, bahath manshur fi majalat alqanun walmujtamaei, jamieat 'ahmad dirayat, aljazayir aleadad alsaabie walthalathun lisanat 2022m .

al'anzima alqanunia:

• nizam al'iijra'at aljazayiyati, alsaadir bialmarsum almalakii raqm (mi/2) bitarikh 22 / 1 / 1435h .
• nizam mukafahat altazwir alsueudii, alsaadir bialmarsum almalakii raqm (m/11) bitarikh 1434/02/18h.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة : ٢٩١١
أهمية البحث: ٢٩١٢
مصطلحات البحث: ٢٩١٢
إشكالية البحث: ٢٩١٣
أهداف البحث ٢٩١٣
الدراسات السابقة: ٢٩١٤
تقسيم الدراسة : ٢٩١٤
المبحث الأول: الأحكام العامة للقصد الجنائي في جريمة استعمال المحرر المزور في النظام السعودي. ٢٩١٦
المطلب الأول : تعريف القصد الجنائي ٢٩١٧
المطلب الثاني: تعريف القصد الجنائي وأهميته في النظام الجنائي السعودي. ٢٩١٩
المطلب الثالث: التطبيقات القضائية لمفهوم القصد الجنائي في جرائم المحررات المزورة. ٢٩٢٣
المبحث الثاني: الأحكام العامة للقصد الجنائي في جريمة استعمال المحرر المزور في الفقه الاسلامي. ٢٩٣٠
المطلب الأول: المفهوم الفقهي للقصد الجنائي وتطبيقاته في الفقه الإسلامي. ٢٩٣١
المطلب الثاني: مقارنة بين التعامل مع القصد الجنائي في النظام السعودي والفقه الإسلامي ٢٩٣٥
الخاتمة ٢٩٣٩
نتائج البحث: ٢٩٣٩
توصيات البحث: ٢٩٤٠
المراجع والمصادر: ٢٩٤١
REFERENCES: ٢٩٤٤
فهـــــرس الموضوعـــــات ٢٩٤٦